التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس
للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م

م.م. انور محسن اسماعيل ابراهيم

وزارة التربية

Sfhaedr23@gmail.com

٠٧٨١٠٤٩٦٦٩٩

التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م

م.م. انور محسن اسماعيل ابراهيم

الملخص :

شهدت الكمارك الفارسية تطوراً تاريخياً كبيراً خلال المدة الممتدة من عام ١٨١٣م حتى ١٩٢٥م، اذ ارتبط بشكل مباشر بالتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها بلاد فارس في أواخر العهد القاجاري وبدايات الدولة البهلوية، وقد شكّل توقيع معاهدة جولستان عام ١٨١٣م نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التدخل الأجنبي في الشؤون الكمركية الفارسية، حيث فُرضت امتيازات تجارية لصالح روسيا القيصرية، ثم تعزز ذلك الاتجاه بعد معاهدة تركمانجاي ١٨٢٨م التي أرست نظام التعرفة الكمركية المنخفضة (٥%) على الواردات الأجنبية، مما أضعف السيادة الاقتصادية الفارسية وأضر بالصناعات المحلية، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ازدادت أهمية الكمارك بوصفها أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة الفارسية، إلا أن ضعف الإدارة وانتشار الفساد أدّيا إلى عجز الحكومة عن الاستفادة الفعلية منها، وفي محاولة للإصلاح لجأت الدولة الفارسية إلى الاستعانة بخبراء أجانب، أبرزهم البلجيكي جوزيف نوز الذي تولّى إدارة الكمارك منذ أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، وأسهم في تنظيم الجباية وتوحيد الإجراءات، غير أن سياساته أثارت معارضة وطنية واسعة بسبب خضوعها للنفوذ الأجنبي، وأدّت الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١م) إلى إدخال مفاهيم الرقابة البرلمانية والشفافية المالية، فخضعت الكمارك لإشراف مجلس الشورى، وأُدرجت ضمن الموازنة العامة للدولة، ومع ذلك ظل النفوذ الروسي والبريطاني مؤثرًا حتى نهاية الحكم القاجاري عام ١٩٢٥م.

الكلمات المفتاحية : الكمارك، التجارة الخارجية، الرسوم الكمركية، المعاهدات الكمركية.

The Historical Development of In Persia Customs from 1813-1925

M.M. Anwar Mohsen Ismail Ibrahim
Ministry of Education
Sfhaedr23@gmail.com
07810496699

Abstract :

Persian customs witnessed significant historical development between 1813 and 1925, directly linked to the political and economic transformations that took place in Persia during the late Qajar and early Pahlavi periods. The signing of the Treaty of Gulistan in 1813 marked the beginning of a new phase of foreign intervention in Persian customs affairs, granting trade privileges to Tsarist Russia. This trend was further reinforced by the Treaty of Turkmenchay in 1828,

which established a low customs tariff (5%) on foreign imports, weakening Persian economic sovereignty and harming local industries. During the second half of the 19th century, customs became increasingly important as a major source of revenue for the Persian state. However, weak administration and widespread corruption prevented the government from effectively utilizing it. In an attempt at reform, the Persian state sought the assistance of foreign experts, most notably the Belgian Joseph Nouz, who took over the management of customs from the late 1890s and contributed to organizing tax collection. Unifying procedures, however, his policies provoked widespread national opposition due to their subservience to foreign influence. The Constitutional Revolution (1905–1911) led to the introduction of concepts of parliamentary oversight and financial transparency, so customs was subject to the supervision of the Consultative Assembly and included in the state's general budget. Nevertheless, Russian and British influence remained influential until the end of Qajar rule in 1925.

Keywords: Customs, Foreign Trade, Customs Duties, Customs Treaties.

المقدمة :

عدُ نظام الكمارك في بلاد فارس خلال القرنين التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أحد أهم الميادين التي تكشف مسار التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدولة القاجارية ثم العهد البهلوي الأول، فقد مثّلت المدة الممتدة بين ١٨١٣ و١٩٢٥م مرحلة مفصلية في تاريخ بلاد فارس الحديث، إذ تداخلت خلالها العوامل الداخلية والخارجية في صياغة بنية المؤسسات المالية والإدارية وعلى رأسها مؤسسة الكمارك، ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا على البحث الموسوم "**التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م**"، ويكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة لفهم طبيعة السياسات الاقتصادية الفارسية، وأثر التحديات الخارجية، ومسار بناء الدولة الفارسية الحديثة.

اشكالية الدراسة : تنطلق اشكالية الدراسة في معرفة التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م.

اهمية الدراسة : تأتي من كون هذهِ الدراسة بحسب علم الباحث الدراسة الوحيدة التي تسلط الضوء على التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م.

هدف الدراسة : كان الهدف من هذهِ الدراسة هو ابراز التطور التاريخي الذي طرا على الكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م.

منهج الدراسة : ان الباحث اعتمد على المنهج الوصفي السردي في سرد الاحداث التاريخية من خلال جمع المادة العلمية ووصفها بطريقة علمية.

فرضية الدراسة :

انطلقت فرضية الدراسة في ضوء صياغة الاسئلة التالية :

١-إلى أي مدى تأثّر تطور النظام الكمركي في بلاد فارس خلال الفترة (١٨١٣-١٩٢٥م) بالتدخلات الأجنبية والتحولات السياسية الداخلية؟

٢-هل شكّلت معاهدتا جولستان (١٨١٣م) وتركمانجاي (١٨٢٨م) نقطة تحول أساسية في فقدان بلاد فارس سيادتها الكمركية؟

٣-إلى أي حد أسهم الامتيازات الأجنبية (الروسية والبريطانية) في إضعاف الإيرادات الكمركية الفارسية خلال فترة البحث؟

٤-ما دور الخبراء الأجانب، ولا سيما نوز البلجيكي، في تحديث التنظيم الإداري للكمارك في بلاد فارس ؟

٥-ما أثر الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١م) في إعادة تنظيم الكمارك وإخضاعها للرقابة في بلاد فارس ؟

هيكلية الدراسة : تضمن البحث مقدمة وخاتمة ومحورين، فضلاً عن قائمة المصادر فجاء المحور الاول بعنوان **(البداية التاريخية للكمارك في بلاد فارس)**، احتوى هذا المحور على تفاصيل دقيقة عن اصل تسمية الكمارك والبداية التاريخية للكمارك في بلاد فارس، اما المحور الثاني فجاء بعنوان **(التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م)**، احتوى هذا المحور على تفاصيل دقيقة تطور الانظمة والقوانين الكمركية والمعاهدات الكمركية وتأثيرها على اقتصاد بلاد فارس، وتطرق المحور الى العلاقات الكمركية بين بلاد فارس والدول الاجنبية وبالأخص روسيا وانكلترا.

المحور الاول : البداية التاريخية للكمارك في بلاد فارس

اولا : أصل تسمية الكمارك :

أن اصل تسمية الكمارك جاءت من الضريبة التي تؤخذ عن البضائع المستوردة والصادرة في المناطق الحدودية وتسمى ايضاً بضريبة العشور [١]، والتي يأخذها شخص

يعرف باسم العشار، واستعمل الفارسيين هذهِ الضريبة بلفظة جديدة اطلقوا عليها كمرك، وان كلمة كمرك في الفارسية مستعارة وليست فارسية خالصة[٢]، وعليه اختلفت المصادر التاريخية في تحديد اصل كلمة كمرك فبعضها يشير الى ان أصل الكلمة إيطالية مأخوذ عن كلمة كوميرجيو commerice وهي تعني محل الجباية، واخذت هذهِ الكلمة عن أصلها اللاتيني commericum وتعني الضريبة نفسها, انتقلت الى اللغة العثمانية ثم انتقلت الى بلاد فارس بصيغة كمرك[٣].

اختلفت المصادر التاريخية حول تحديد كلمة الكمارك فأبعضهم يذكرونها من الألفاظ التي نقلت إلى بلاد فارس من قبل الدولة العثمانية، وإنها أخذت محرفة عن الكلمة اللاتينية cum merx أي التجارة واصلها مركبة من كلمتين، معناها الحرفي مع بضاعة ويقصد بها التجارة[٤].

ثانيا : البداية التاريخية للكمارك في بلاد فارس : قبل الدخول في الفترة المطلوبة تجدر الإشارة إلى أن الكمارك في بلاد فارس قبل القرن التاسع عشر كانت بدائية، فالنظام الكمركي في بلاد فارس له تاريخ طويل يرجع اكتشافه إلى العصر الأخميني (٥٥٠-٣٣٠ق.م) فبعد اتساع تلك الإمبراطورية الفارسية واصبح لها بلدان جوار عديدة وامتلاكها حرس حدود قوي وأنشطة تجارية واسعة هنا اصبحوا يمتلكون كمارك ومكاتب كمركية لتلقي الرسوم الكمركية[٥]، حيث كان أحد المصادر المالية الرئيسية للحكومة الأخمينية هو الرسوم الكمركية التي فرضوها على أرصفة الموانئ، تمامًا مثل الضرائب والرسوم الكمركية على التجارة في البلاد والعشور من الأسواق، وهنا يتضح كان هناك تنظيم كمركي في العصر الأخميني في بلاد فارس[٦].

وفي العصر البارثي (٢٤٧ق.م-٢٢٤م) كانت الرسوم الكمركية تُجبى أيضاً من الواردات التجارية، بينما كانت السلع المصدرة معفاة من الرسوم الكمركية، فالسياسة الكمركية بالإضافة إلى دورها المالي كان لها أيضًا دور الإشراف على الشؤون الاقتصادية وتشجيع تنمية الصادرات، كما كان هناك مكاتب كمركية على طول حدود بلاد فارس تُسجل فيه البضائع المستوردة والمصدرة وتُسجل في دفاتر خاصة للكمارك، وكان الغرض من هذه السياسة الكمركية هو تعزيز صادرات البلاد[٧]، وفي العصر الساساني (٢٢٤م-٦٥١م) كان

هناك أيضًا مكتب كمركي، وكانت الدولة تُحصّل الرسوم الكمركية، وكانت تُعتبر مكتب الكمارك إحدى محاكم الدولة خلال تلك الفترة، وكانت الرسوم الكمركية تُجبى على عُشر البضائع المستوردة بناءً على قيمتها وكميتها، ولكن لم تُحصّل أي رسوم كمركية على الصادرات(٨).

وفي عهد الدولة الغزنوية (٩٧٧-١١٨٦م) والسلجوقية(١٠٣٧-١١٩٤م)، كانت اللوائح الكمركية نفسها سارية وفق العصور السابقة، ولكن مع اتخاذ بعض الإجراءات الجديدة أكثر صرامة حتى خلال فترة حكم الدولة الخوارزمية، أثار تشدد مسؤولي الحدود والكمارك تجاه التجار المغول في بلاد ما وراء النهر غضبهم ومهد الطريق لهجمات المغول أدت سيطرة المغول على طرق التجارة من الصين إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى تغييرات في الشؤون الكمركية(٩).

اما في عهد الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٢٢م) ازدادت حركة الممثلين السياسيين والتجار الأوروبيين إلى بلاد فارس، وتزايد الاهتمام بالكمارك خلال تلك الفترة، فكانت الكمارك بيد الحكومة(١٠)، وكان للصفويين سياسة كمركية مستقلة، حيث كانوا يجمعون الرسوم الكمركية كاملةً على البضائع المستوردة من الحدود الشمالية، أما البضائع المستوردة عبر الخليج العربي، فكانوا يجمعون الرسوم الكمركية بما يتناسب مع سعرها، والتي كانوا يطلقون عليها الفرزة في ذلك الوقت، كان رئيس الكمارك يُدعى الشهبندر(١١)، انخفضت الرسوم الكمركية خلال العصر الصفوي مقارنةً بالعصور السابقة(١٢).

المحور الثاني : التطور التاريخي للكمارك في بلاد فارس للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م

يُعدّ عام ١٨١٣م من أهم الأعوام في تاريخ بلاد فارس الحديث، إذ شهد توقيع معاهدة جولستان التي أنهت حربًا طويلة بين بلاد فارس القاجارية وروسيا القيصرية، وكانت لها آثار على الكمارك الفارسية ففي عهد آغا محمد خان(١٣)، لم يتغير الوضع الكمركي بسبب الصراعات التي كانت قائمة، ولكن في عهد فتح علي شاه(١٤)، عندما ازداد التنافس بين القوى على بلاد فارس، تأثرت الكمارك الفارسية بالتغييرات، ولاسيما الحروب الفارسية الروسية التي أدت إلى إبرام معاهدتي جولستان وتركمانجاي، والتي هيمنت بشدة على الكمارك الفارسية ووفقًا لأحكام معاهدة جولستان التي أُبرمت في الثاني عشر من تشرين

الاول ١٨١٣م، فقد فقدت الكمارك الفارسية استقلالها لأنه وفقًا للمادة التاسعة من هذه المعاهدة، التي نصت على أن البضائع المصدرة والمستوردة بين بلاد فارس وروسيا ستخضع لرسوم جمركية بنسبة (٥%) من سعر البضائع، اما المادة الثالثة من هذه المعاهدة فقد ألغت قدرة تجار بلاد فارس على منافسة التجار الروسيين لأنه وفقًا لتلك المادة، كان على التجار الفارسيين دفع رسوم داخلية فضلاً عن الرسوم الكمركية، بينما تم إعفاء التجار الروس من دفع الضرائب للحكومة الفارسية والرسوم الداخلية، لم تكن روسيا الدولة الوحيدة التي تمتعت بهذا الإعفاء فقد أبرمت الحكومة العثمانية معاهدة مع الحكومة الفارسية ١٨٢٣م، وبموجب المادة الثانية منها أُعفيت من دفع رسوم كمركية مختلفة باستثناء الرسوم الكمركية، لم تكتفِ الحكومة الفارسية بتلك المعاهدات بل أبرمت معاهدة تركمانجاي مع الحكومة الروسية في الثالث والعشرين من شباط ١٨٢٨م، وبموجب المادة الثالثة دفعت الحكومة الفارسية التعرفة الكمركية كاملةً لصالح التجار الروسيين(١٥).

راعت معاهدة تركمانجاي رعايا البلدين من المصالح الكمركية التي تشكل موضوع الشروط المذكورة أعلاه، فبموجبها اقر أن البضائع التي يستوردها ويصدرها التجار الروس إلى بلاد فارس، وكذلك البضائع الفارسية التي يستوردها مواطنو الدولة الأخرى إلى الأراضي الروسية عبر بحر قزوين أو عبر الطريق البري بين الولايات، وكذلك البضائع التي يصدّرها مواطنو روسيا الفارسيين عبر الطريق المذكور نفسه، تخضع لرسوم كمركية بنسبة (٥%) كما ذُكر سابقًا عند الدخول أو الخروج، ولن تُفرض أي رسوم كمركية اخرى، وبالمقابل تتعهد الحكومة الروسية بعدم إضافة أي شيء إلى رسوم (٥%) المذكورة، حتى لو رأت ضرورةً لوضع لوائح وتعريفات كمركية جديدة(١٦).

بدأت دول أخرى مثل بريطانيا وفرنسا بعد إبرام معاهدة تركمانجاي بالمطالبة بامتيازات كمركية مشابهه للامتيازات التي مُنحت للروسيين، وعليه اضطر فتح علي شاه إلى إصدار مرسوم عام ١٨٣١م، قضى بفرض رسوم كمركية بنسبة (٥%) على جميع البضائع المستوردة والمصدرة، وقد حدّد هذا المرسوم الرسوم الكمركية لجميع الدول الأوروبية بناءً على معاهدة تركمانجاي(١٧)، اثرت تلك المعاهدات على التجارة الداخلية والخارجية لبلاد فارس بشكل سلبي، إذ خفضت وارادات الكمارك الفارسية بشكل كبير، وحرمت التجار

والبضائع الفارسية من القدرة على منافسة التجار والبضائع الأجنبية، مما أجبرهم على استيراد البضائع تحت أسماء شركات أجنبية، وفي المقابل تمتع التجار الأجانب بوضع أكثر ملاءمة، وتمكنوا من السيطرة على السوق الفارسية وتحقيق أرباح كبيرة(١٨).

وفي عام ١٨٧٤م انشئت وزارة الكمارك الفارسية بعهد ناصر الدين شاه(١٩) الذي سعى بفضل رحلاته إلى أوروبا، وبفضل استعانته بشخصيات إصلاحية كأمير كبير وأمين الدولة، إلى إحداث تغييرات وتطويرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية فأحدث نقلة نوعية في مجال الكمارك بعد انشاء وزارة خاصة للكمارك، والتي بهذه الطريقة وُضعت الكمارك الفارسية تحت إشراف وزير الكمارك واصبح ميرزا قهرمان أمين لشكر(٢٠) مسؤولاً عن وزارة الكمارك، لكن ميرزا قهرمان أمين لشكر فشل في زيادة إيرادات الكمارك بسبب سياسته البدائية فلم يستعين بخبراء اجانب، فأصبح آغا إبراهيم قمي(٢١) المعروف باسم عبدرباشي أمين سلطان الأول، خليفته كوزير عام للكمارك لكن لم يقم أي تطورات تذكر في الكمارك الفارسية، وفي عهد أمين الدولة ميرزا أحمد خان(٢٢) كان نظام السلطنة لم يكن مسؤولاً عن الكمارك فقد أسند الكمارك الشمالية إلى فتح الله بغلربيجي والكمارك الجنوبية إلى ابن أخيه سعد الملك، واستمرت هذه الطريقة في إدارة الكمارك من عهد ناصر الدين شاه حتى وصول البلجيكيين عام ١٨٩٧م، وكان اسم موظفي الكمارك في ذلك الوقت ناظم الملك ورئيس الكمارك رئيس الميزان أو ميزان آغاسي(٢٣).

وفي عام ١٩٠٠م تم نشر قانون الكمارك في بلاد فارس في اثنين وثلاثين فصلاً في عهد أمين السلطان الأول ميرزا محمد خان، وغطى هذا القانون جميع المسائل الكمركية وتحديد الرسوم الكمركية، من تقديم الإقرارات إلى تخليص البضائع، ومن القضايا المهمة في إدارة الكمارك الفارسية في عهد ميرزا محمد خان هو تأجير بعض موانئ الكمارك لمجموعة من التجار الفارسيين، واستقرار قيمة الإيجار الكمركي نسبيًا لسنوات عديدة، وتمتع التجار مستأجرو الكمارك بدخل جيد، إذ بلغ دخلهم في الدول الحدودية مثل أذربيجان وخراسان وكردستان وكرمانشاه وخوزستان وفارس وكرمان وبلوشستان حوالي عشرين بالمائة من المبلغ الذي يدفعونه للحكومة كإيجار سنوي، ويدل هذا على العرف الإداري السائد آنذاك، بما في

ذلك إدارة الكمارك الفارسية، وقد أدى هذا النوع من السياسات إلى انتشار تهريب البضائع وزيادة الاحتيال بين التجار المستأجرين[٢٤].

قام المستأجرين بالسعي لمرور أكبر قدر ممكن من الصادرات والواردات عبر الكمارك التي استأجروها، ولذلك تنافسوا مع المستأجرين الآخرين وجباة الضرائب في الموانئ الكمركية، وأخلوا البضائع التجارية من كماركهم بمعدل أقل من التعريفة الكمركية الرسمية، ولم يكتفوا بذلك ففي بعض الأحيان كان المستأجرون يفرضون رسومًا كمركية أقل من (٥%) على البضائع الأوروبية من اجل زيادة أرباحهم، ادى ذلك الى زيادة جشع التجار لتحقيق أرباح أكبر، فضلاً عن ذلك كان يُعقد في نهاية كل عام تسوية غير قانونية مماثلة بين التجار العاديين والتجار مستأجري الكمارك، ونظرًا لعدم استقرار وضعهم الكمركي، كان التجار المستأجرون يتفقون مع بقية التجار على الحفاظ على وضعهم والبقاء لفترة أطول، ونتيجةً لذلك انخفضت الرسوم الكمركية إلى أدنى حد ممكن، مما قلل من إيرادات الحكومة الفارسية[٢٥] فعلى سبيل المثال كانت قيمة الإيرادات الحكومية من التجار مستأجري الكمارك خلال عام ١٨٧٩م (٦٠٦٤٠٠) تومان ووصل عام ١٨٨٩م (٨٠٠٠٠٠) [٢٦].

وفي عام ١٩٠١م قام مظفر الدين شاه[٢٧] بإلغاء تأجير الكمارك ونقل مسؤوليتها إلى المدير العام للكمارك في بلاد فارس جوزيف نوز[٢٨] Joseph Noss البلجيكي، فضلاً عن ذلك إلغاء الرسوم الكمركية الداخلية، وذلك بسبب ضعف سيطرة الحكومة على الكمارك وإدارتها، قبل وصول جوزيف نوز البلجيكي، حيث كانت إيرادات كمارك الحدود ومحطات الطرق أقل من كروري تومان سنويًا، لذلك في عام ١٩٠١م ، تم أولًا تأجير مكاتب كمركية في محافظتي أذربيجان وكرمانشاه، وفي ١٩٠١م أُغلقت جميع مكاتب الكمارك في البلاد ، حيث كانت جميع كمارك بلاد فارس مُؤجَّرة، وفي العام نفسه كانت رسوم الإيجار ثلاثة تومان، أي ثلاثمائة ألف جنيه إسترليني، وتم أُلغاء مبادئ الإيجار ولكن ليس في جميع محافظات بلاد فارس، بل في محافظتي أذربيجان وكرمانشاه فقط، ولأن نتائج هذا العمل كانت مواتية وجيدة، فقد أُلغيت مبادئ الإيجار في العام التالي في جميع كمارك بلاد فارس، وأُلغيت الرسوم الكمركية على الصادرات والواردات، والتي كانت وفقًا للفصل الثالث من معاهدة تركمانجاي التجارية سابقة الذكر [٢٩]

وفي نهاية عام ١٩٠٢م دعا جوزيف نوز البلجيكي زملاء جدد من بلجيكا إلى بلاد فارس، وعهد إليهم بمسؤولية كمارك أنزلي، وكرمانشاه، وبوشهر، وبندر عباس، وفي نفس العام أصدر مظفر الدين شاه مرسومًا بإنشاء دائرة كمركية، ألغى بموجبه استئجار الدوائر الكمركية ومحطات الطرق، وتحصيل الرسوم الكمركية من المتعهدين، وتحصيل المكوس والضرائب من المستأجرين، ونقل شؤون الكمارك إلى وزارة الخارجية، تولى البلجيكي جوزيف نوز مسؤولية شؤون الكمارك الفارسية بمساعدة حاشيته، شغل لفترة منصب وزير الكمارك والبريد، ومدير عام الكمارك، ووزير الخزانة(٣٠)، ومن التطورات الأخرى التي حدثت في الكمارك أن جوزيف نوز بعد توليه مسؤولية الكمارك الفارسية، وضع تعريفة جمركية جديدة عام ١٩٠٢م، والتي أصبحت الأساس للكمارك الفارسية، وبناءً على التعريفة المذكورة تم تخفيض الرسوم الكمركية لبعض السلع المستوردة من روسيا وزيادة تعريفات السلع المستوردة من بعض البلدان، كما منح إعفاءات كمركية للسلع الأجنبية، ولكن الأهم من ذلك كله أنه اعتبر امتيازات خاصة للحكومة الروسية(٣١)، وتم وضع الاتفاقية الكمركية في عام ١٩٠٢م بين بلاد فارس وروسيا والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٠٣م، فحصلت الحكومة الفارسية بموجبها على قرضين من روسيا بلغ مجموعهما اثنين وثلاثين مليونًا وخمسمائة ألف مانات، وبالمقابل كفلت موانئ بلاد فارس على الخليج العربي سداد القروض المذكورة كما تعهدت الحكومة الفارسية بأنه في حال عدم سداد عائدات الكمارك بشكل صحيح، يحق للحكومة الروسية تفتيش إدارة الكمارك الفارسية والتدقيق فيها(٣٢).

وفقًا لأحكام الاتفاقية لم يعد للحكومة الفارسية الحق في تحصيل رسوم الطرق لصيانة طرق القوافل، كما مُنعت الحكومة الفارسية من تحصيل الرسوم والضرائب الكمركية الداخلية، فضلاً عن ذلك طُلب من الحكومة الفارسية إنشاء مرافق كمركية، مثل مراكز كمركية ومستودعات لاستخدام الروس في النقاط الحدودية، تراوح معدل التعريفة الكمركية المحدد في هذه الاتفاقية بين (٣-٤%) من سعر البضائع، وهو ما كان أكثر ضررًا على بلاد فارس من معاهدتي جولستان وتركمانجاي، وقد حلت هذه التعريفة الكمركية محل معدل (٥%) الذي حُدد بناءً على معاهدة تركمانجاي، وتألفت من ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول كان معدل البضائع المستوردة، والذي حُسب بالوزن، والجزءان الآخران كانا يتعلقان بمعدلات بعض

البضائع الفارسية المصدرة إلى روسيا والبضائع المستوردة من روسيا إلى بلاد فارس، وقد أدت هذه التعريفة إلى خفض كبير في معدلات صادرات المواد الخام والمواد الغذائية الفارسية إلى روسيا، وكانت في صالح الروس تمامًا، حيث حصلوا على ما بين(٦١-٧٠%) من الصادرات الفارسية[٣٣].

كان هدف الحكومة الروسية من فرض هذه التعريفة الكمركية هو تحقيق أهداف سياسية، لأن التجارة الفارسية لم تكن ذات أهمية اقتصادية لروسيا، فخلال السنوات (١٨٩٠-١٩١٣) شكلت الصادرات الروسية إلى بلاد فارس سنويًا ما بين (١,٢-٣,٨%) من إجمالي الصادرات الروسية، بينما شكلت الواردات ما بين (٣-٤%) من إجمالي السلع، في المقابل كانت التجارة الفارسية تعتمد على السوق الروسية لأن أكثر من نصف كانت صادرات بلاد فارس تُرسل إلى روسيا، وارتفعت قيمة صادراتها إلى روسيا[٣٤]، فضلاً عن بضائع الترانزيت من دول أخرى عبر روسيا إلى بلاد فارس، من ١٦ مليون روبل في عامي(١٩٠١-١٩٠٢) إلى ٥٤ مليون روبل في عامي (١٩١٢-١٩١٣) عشية الحرب العالمية الأولى، مثّلت روسيا ما بين (٦٠-٧٠%) من صادرات بلاد فارس[٣٥].

ادت الاتفاقيات الفارسية-الروسية سابقة الذكر الى مخالفة استقلالية الكمارك الفارسية، وكانت لها عواقب وخيمة عليا على بلاد فارس، إذ جرد بلاد فارس من صلاحياتها المالية والكمركية، ووضعت تجارتها وصناعاتها المحلية الصغيرة وصادراتها على شفى الإفلاس، ومن آثارها السلبية تدفق السلع الروسية الرخيصة إلى بلاد فارس، وإلغاء الصناعات المحلية الناشئة، إذ بموجب الاتفاقيات السابقة ارتفعت التعريفة الكمركية على سلع التصدير الفارسية ولاسيما الصناعية، بينما خُفِّضت التعريفة الكمركية على مختلف السلع المستوردة من روسيا بشكل كبير، حتى أن الروس لتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية المختلفة خفضوا أسعار بعض سلعهم إلى ما دون تكلفة إنتاجها في روسيا، فعلى سبيل المثال باع الروس السكر الروسي في بلاد فارس بسعر أقل بكثير من سعره في روسيا، بهدف إفلاس مصنع سكر كهريزاك، كما طبقوا السياسة نفسها على الأقمشة[٣٦]، فضلاً عن إفلاس المصانع والصناعات الناشئة، ادت الاتفاقيات السابقة الى تعطيل التجارة الفارسية وألحقت أضرارًا بالغة بالزراعة والثروة الحيوانية، إلا أن التأثير السلبي الأكبر لهذه التعريفة الكمركية كان

على قطاع التجارة في بلاد فارس، إذ أضعفت تجارتها لدرجة أنها أصبحت في النهاية حكرًا كاملًا على الحكومة الروسية، ورغم أنها زادت عائدات الكمارك بشكل طفيف، إلا أن صيغتها كانت أكبر بكثير من العائدات التي حققتها لبلاد فارس، إذ أن التعريفة الكمركية الجديدة وُضعت بطريقة تُعزز التجارة الخارجية في بلاد فارس، وتُدين المصانع الجديدة والتلاعبات السابقة في الداخل بالتراجع، لكنها في كل الأحوال زادت عائدات الكمارك، وبهذه الطريقة انتهكت بوضوح ووعي المصالح الوطنية الفارسية، وفضّلت مصالح التجار الأجانب على التجار المحليين، ويبدو أن الحكومة الفارسية كانت تسعى عمدًا لإخضاع رعاياها المحليين للرعايا الأجانب واحتكار تجارة البلاد معهم(٣٧).

لم تكن روسيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات تجارية وكمركية مع بلاد فارس فالحكومة البريطانية عملت بالاتفاقية الكمركية لعام ١٩٠٢م سابقة الذكر، اذ ضغطت على الحكومة الفارسية للحصول على امتيازات مماثلة للحكومة الروسية، وبالفعل نجحت في إبرام اتفاقية كمركية جديدة مع بلاد فارس في نهاية عام ١٩٠٢م، تتكون من ديباجة وسبعة فصول، تقرر بموجبها أن تستخدم الحكومة البريطانية نفس الامتيازات والتعريفات الكمركية التي تمتعت بها الحكومة الروسية، مع فارق أن واردات بلاد فارس من بريطانيا كانت ثلاثة أضعاف صادرات بلاد فارس إليها، كان هذا في حين كانت الدول الأوروبية تجمع (٤٠-٥٠%) من الرسوم الكمركية على نفس السلع المصدرة، مثل التبغ والسجاد وغيرها، وكان نتيجة هذه الاجراءات في فرض الضرائب تدمير الإنتاج والصناعات المحلية في بلاد فارس(٣٨).

وقع جوزيف نوز اتفاقية كمركية أخرى مع الحكومة العثمانية في السادس عشر من شباط ١٩٠٣م، والتي بموجبها أُعفيت الصادرات الفارسية من دفع رسوم كمركية بنسبة (٥%) من الرسوم الكمركية، وخلال فترة ادارة جوزيف نوز وزملائه البلجيكيين للكمارك الفارسية كانت أهم موانئ بلاد فارس مثل (بندر عباس وبوشهر وخرمشهر)، فضلاً عن مكاتب الكمارك الإقليمية في مشهد وأنزلي وتبريز وكرمانشاه، تُدار من قبل رؤساء بلجيكيين تحت إشراف جوزيف نوز، وكان لدى هؤلاء الرؤساء الإقليميين السلطة اللازمة والكافية لتنظيم شؤونهم الكمركية(٣٩).

تضاعفت عائدات الكمارك الفارسية وتحسنت تنظيمها خلال السنوات السبع التي تولّى فيها البلجيكيون إدارة الكمارك الفارسية، إلا أن أكبر منفعة من الوجود البلجيكي ذهبت إلى الحكومة الروسية ومن ثم إلى بريطانيا، وتجدر الاشارة ان تصرفات جوزيف نوز المتحيزة تجاه روسيا ادت إلى تحريض الحكومة البريطانية ضده، فتم فُصل جوزيف نوز وزملاؤه في عام ١٩٠٦م، ورغم فصل البلجيكيين من ادارة الكمارك الفارسية جددت الاتفاقيات الكمركية بين روسيا وبريطانيا فسيطرت بريطانيا على كمارك بلاد فارس حوالي سنة ونصف حتى الثورة الروسية عام ١٩١٧م، ظلت الكمارك الفارسية تُدار وفقًا للمبادئ والقوانين التي وضعها البلجيكيون، ونتيجةً للاضطرابات التي أعقبت العصر الدستوري، انخفضت إيرادات الكمارك وتعطلت مالية البلاد. لذلك، في بداية عهد أحمد شاه، قرر المجلس بموجب قانون عام ١٩١١م إحداث تغيير في الكمارك والشؤون المالية للبلاد بهدف إصلاح ماليتها، وفي هذا الشان سعى أحمد شاه إلى الاستعانة بمستشارين أمريكيين، فعيّن الخبير الأمريكي مورغان شوستر[٤٠] Morgan Schuster أمينًا لخزانة البلاد، ونظّم وزارة المالية، وكانت الكمارك إحدى إدارات تلك الوزارة[٤١].

انخفضت عائدات الكمارك الفارسية تحت تصرف القوى الأجنبية لدرجة أنها اضطرت إلى الاقتراض من مصارف محلية وتأخير سداد الديون الخارجية واستلام المساعدات، فبلغت إجمالي الضرائب للحكومة الفارسية عام ١٩١١م (٥٠) مليون (قرآن)، وبعد إقالة مورغان شوستر وطرده من الخزانة الفارسية، تم تعيين شخص يدعى الخبير مورتر، الذي كان نائباً لجوزيف نوز لفترة طويلة، عُيّن من قِبل الحكومة الفارسية أمينًا عامًا للخزينة الفارسية في عام ١٩١٢م، ووُضعت الكمارك تحت إشرافه[٤٢].

خلال فترة السيطرة الأجنبية للكمارك الفارسية، وبالاخص خلال الفترة البلجيكية، كانت معظم إيرادات الكمارك الفارسية في أيدي الأجانب، وكانت تُجبى ضرائب مثل ضريبة الطرق والرسوم الكمركية وضرائب الخانات من التجار الفارسيين تحت مسميات مختلفة، بينما اقتصرت الرسوم الكمركية على تحصيلها من التجار الأجانب على الحدود، مما أضرّ بالتجار المحليين والشعب في بلاد فار[٤٣].

خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) ازدادت ديون الحكومة الفارسية فبلغت (٥٣٤) مليون (قرآن)، فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى واحتلال بلاد فارس من قبل القوى الأجنبية، واجهت الكمارك الفارسية صعوبات وأزمات مالية واقتصادية، لكن إيراداتها الكمركية كانت في وضع جيد عمومًا، بحيث في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩١٥م، بلغ إجمالي إيرادات الكمارك في محافظات بلاد فارس حوالي مليونين و٦٠ ألف تومان، ويعود ذلك إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي قلصت بشكل كبير العلاقات التجارية بين دول أوروبا الغربية وبلاد فارس(٤٤).

وفقًا لتقرير أعلنه مصرف الاقتراض في شهر اب ١٩١٥م بلغ إجمالي الإيرادات الكمركية لعام ١٩١٥م حوالي (٤٢٣,٠٠٠) تومان، ومن بين مختلف الكمارك في البلاد كان إجمالي إيرادات الكمارك الشمالية، التي شملت (أذربيجان، وأستارا، وجيلان، ومازندران، وأستاراباد، وخراسان، وكرمانشاه، وهمدان)، أكبر من إجمالي إيرادات الكمارك الجنوبية، التي شملت (بوشهر، وبندر عباس، وخوزستان) وابرمت المعاهدة الفارسية الروسية في السادس عشر من شباط ١٩٢١م تقرر إلغاء المعاهدات الكمركية السابقة، فأصبحت الكمارك الفارسية شبه مستقلة عن الادارة الاجنبية، وظلت صلاحيات الكمارك الأجنبية الفارسية محدودة، ومع ذلك وبإصرار من الحكومة الفارسية، حلت معاهدة الكمارك لعام ١٩٢١م محل المعاهدات الكمركية السابقة وأصدرت الحكومة الفارسية تعريفة جديدة، لكن لم يُهيئ امتلاك أدوات ومعدات كمركية متطورة وحديثة خلال تلك التطورات الأساس للازدهار الاقتصادي لبلاد فارس، ورغم زيادة إيرادات الكمارك إلا أن الحكومة الفارسية ظلت عاجزة عن تطبيق سياسات كمركية ومالية مناسبة، مثل تطبيق السياسات النقدية والائتمانية، وتحقيق الاستقلال النقدي، وإنشاء بنك، وتطبيق سياسات تجارية وجمركية لتحقيق الاستقلال الجمركي والسيطرة على التجارة الخارجية، وتطبيق سياسات تحفيزية لسعر الصرف، لا سيما لتشجيع الصادرات غير النفطية، وتطوير علاقات سياسية واقتصادية مع دول مثل ألمانيا بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن منافسيها، روسيا وإنكلترا، بما يؤدي إلى زيادة حقيقية في إيرادات الكمارك والازدهار الاقتصادي للبلاد(٤٥).

كانت الكمارك العمود الفقري للمالية العامة في بلاد فارس، لذلك كانت من أولى المؤسسات التي خضعت للإصلاح الحكومي، فبعد عقد معاهدة ١٩٢١م تم إعادة ربط الكمارك بوزارة المالية الفارسية فتم إخضاع الكمارك مباشرة لوزارة المالية، ومنع الولاة والحكام المحليين من التدخل، وتوحيد السياسات الكمركية على مستوى الدولة، فقامت الحكومة الفارسية بالإصلاحات الإدارية والتنظيمية للسنوات (١٩٢١-١٩٢٥م) فبخصوص الكمارك تم إنشاء تسلسل إداري واضح: (مديريات، مفتشين، محاسبين، ضبط السجلات الكمركية، تقنين الرواتب للحد من الرشوة)، وبخصوص التعرفة الجمركية تم ما ياتي: (مراجعة التعرفة القديمة (٥%)، رفع الرسوم تدريجيًا على بعض السلع، بداية سياسة الحماية المحدودة للصناعة الوطنية)، استمرت هذه السياسية الكمركية حتى خلع اخر شاهات الدولة القاجارية احمد شاه واعلان رضا خان شاه بلاد فارس الجديد وتأسيس الدولة البهلوية[٤٦].

الخاتمة :

بعد البحث والكتابة في موضوع التطور التاريخي للكمارك الفارسية للمدة ١٨١٣-١٩٢٥م يمكن ملاحظة أمور عديدة أبرزها :

١-يتضح لنا ان جهاز الكمارك الفارسية لم يكن مجرد مؤسسة مالية تُعنى بجباية الرسوم الكمركية فقط، بل كان مرآة عاكسة لتحولات الدولة الفارسية في سياق دولي وإقليمي مضطرب، فقد شكّلت معاهدة جولستان المعقودة عام ١٨١٣م ومعاهدة تركمانجاي المعقودة عام ١٨٢٨م نقطة انطلاق لمسار طويل من التراجع في ايرادات الكمارك الفارسية، بعدما فُرضت التزامات كمركية حدّت من قدرة الدولة على إدارة تجارتها الخارجية، وفي المقابل فإن تطور إدارة الكمارك خلال العقود التالية أثبت أن الدولة حاولت باستمرار استعادة قدرتها عبر تحديث نظامها المالي، رغم تعدد العقبات السياسية والاقتصادية لكنها لم تنجح.

٢-لعبت الإصلاحات الكمركية خلال فترة الدراسة، ثم تدخل الخبراء البلجيكيين، دورًا مهمًا في وضع أسس جديدة للإدارة المالية بالاخص الكمركية، ومع ذلك ظل النفوذ الأجنبي وغياب البنية الإدارية الصلبة عاملين يحدّان من فعالية هذه الجهود الكمركية.

٣-كانت الفترة الأخيرة من الدراسة (١٩٢١-١٩٢٥) لتشكّل منعطفًا حاسمًا في تاريخ الكمارك الفارسية، حيث اتجهت الدولة إلى إعادة مركزية الإدارة، وتقوية الجهاز المالي، والاعتماد على الكمارك كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني ومصدراً أساسياً لتمويل مشاريع التحديث، وهنا يظهر أن تطور الكمارك الفارسية عبر أكثر من قرن لم يكن خطيًا، بل كان نتيجة لتفاعل معقّد بين العوامل الداخلية والخارجية، حيث تحولت مؤسسة الكمارك في بلاد فارس من جهاز هشّ خاضع للامتيازات الأجنبية إلى مؤسسة أكثر مركزية وتنظيمًا مع بدايات الدولة البهلوية عام١٩٢٥.

الهوامش:

(١) ضريبة العشور : هي ضريبة أطلقته الحضارة الاسلامية على ما يأخذ من اموال التجارة سواء أكان المأخوذ عشراً لغوياً ام ربعه ام نصفه، وهي الضريبة التي تضعها الدولة الاسلامية على التجارة الداخلية والخارجية لغرض تنظيم هذهِ التجارة . للمزيد ينظر في : صلاح الدين حسين خضير , ضريبة عشور التجارة ، واراء العلماء في احكامها ومقاديرها, مجلة سر من رأى , مج٦, العدد٢٠, ٢٠١٠, ص ١٢٥.

(٢) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا ، مطبعة العراق ، بغداد ، ١٩٢٢، ص١١٢.

(٣) يعقوب سركيس، مباحث عراقية، دار التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ، ١٩٥٥، ص٢٣١ .

(٤) محمد سعيد ، الضرائب غير المباشرة – التشريع الكمركي ، ط٢ ، مطابع دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٩٥٤ ، ص ٤.

(٥) حسن پيرنيا، ايران باستان به همراه تاريخ مفصل ايران باستان، جلد ٢، انتشارات دنياى كتاب، تهران، ١٣٦٢، ص ١٥١.

(٦) ويل دورانت، تاريخ تمدن – مشرق زمين – گهواره تمدن، جلد ١، ترجمه احمد آرام، انتشارات آموزش انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٧٢، ص ٥١.

(٧) رومن گيرشمن، ايران از آغاز تا اسلام، ترجمه محمد معين، انتشارات علمى و فرهنگى، تهران، ١٣٦٤، ص ٢٠٩.

(٨) جمعى از نويسندگان، تاريخ گمرک ايران، انتشارات هامان، تهران، ١٣٥٤، صص ١٩-٢٢.

(٩) هادى عبدالله، گمرک، تجارتخانه عالى تهران، تهران، ١٣٣٩، ص ١١.

(١٠) حسن بستانى راد، صرافى‌ها و ضرابخانه‌ها در دوران سامانيان، پژوهشنامه خراسان بزرگ، مجله دانشگاه بين‌المللى امام رضا، شماره ٢، ١٣٩٠، صص ١٥-٣١.

(١١) الشهبندر : هو المسؤول عن شؤون التجار الأجانب والمحليين في الموانئ والمدن التجارية، خاصة في بلاد فارس العهد الصفوي ثم القاجاري، دوره: الإشراف على الجمارك، فض النزاعات التجارية، تمثيل التجار أمام الدولة. للمزيد ينظر الى : رسول جعفريان، تاريخ المؤسسات الإدارية في بلاد فارس، دار علم للنشر، طهران، ٢٠٠٦ ، ص ٢١١-٢١٨.

(١٢) يكتايى مجيد، تاريخ امور مالى ايران، انتشارات هاخدا، تهران، ١٣٥٢، ص ٣١٢٣.

(١٣) آغا محمد خان: ولد عام ١٧٤٢ ، هو مؤسس الدولة القاجارية، عُرف بالقسوة والحزم، أعاد توحيد بلاد فارس بعد مرحلة الفوضى التي أعقبت نادر شاه، اتخذ من طهران عاصمة للدولة، توفي عام ١٧٩٧. للمزيد ينظر الى : عباس إقبال، تاريخ بلاد فارس الحديث، تحقيق : محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩ ، ج١، ص ٣٣-٥٨.

(١٤) فتح علي شاه: ولد عام ١٧٧٢ ، هو الشَّاه الثَّاني لِلدَّولة القاجاريَّة ، حكم البلاد من عام ١٧٩٧ حتَّى وفاته عام ١٨٣٤م، كان من أكثر الأمراء قُربًا وحُظوةً عند عمِّه الشَّاه آغا محمد خان ولمَّا لم يكُن لِلأخير ذُريَّة فَقد نصَّب ابن أخيه فتح علي وليًا لِلعهد، شهد عهده الحروب الروسية-الفارسية وخسارة القوقاز، وقع معاهدتي كلستان (١٨١٣) وتركمانجاي (١٨٢٨)، توفي عام ١٨٣٤. للمزيد ينظر الى : فريدون آدمية، انديشه‌هاى ميرزا فتحعلي آخوندزاده، انتشارات خوارزمى، تهران، ١٩٧٠ ، ص ٢٠-٢٥.

(١٥) گروهى از نويسندگان، تاريخ آداب و رسوم ايران، دارالكتب العلمى، تهران، ١٣٧٩ش، صص ۴۴-۴۵؛ هنريک بروگ، سفرى به دربار قرآن ١٨٥٩-١٨٦١، جلد ٢، ترجمه مهندس كوردبک، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣۶٨، ص ٧٢٥.

(١٦) آقاى تقى نصر، برخورد ايران با استعمارگران از آغاز عصر قاجار تا استقرار سلطنت مشروطه، تهران، شركت مؤلفان و مترجمان ايران، تهران، بدون تاريخ، ص ٣٠٨.

(١٧) هنريک بروگ، همان، ص ٣٩٤.

(١٨) جورج كرزن، ايران و مسئله ايران، جلد ١، علمى و فرهنگى، تهران، ١٣٧٣، ص ٥٨٠.

(١٩) ناصر الدين شاه: هو الأبن الأكبر لمحمد شاه بن عباس ميرزا ، ولد في طهران عام١٨٣١ ، أصبح ولياً للعهد وحاكماً لولاية أذربيجان الفارسية، تولى عرش بلاد فارس بعد وفاة والده عام ١٨٤٨ بعدما كان على مدينة تبريز ولا يتجاوز السابعة عشرة من عمره، حكم لمدة (٤٩) سنة قسم المؤرخين حكمة الى ثلاثة مراحل هي مرحلة الفوضى (١٨٥٧-١٨٤٨)، ومرحلة الهدوء النسبي (١٨٨٩-١٨٥٨) ،

ومرحلة الإمتيازات الأجنبية (١٨٩٦-١٨٨٩)، توفي عام ١٨٩٦. للمزيد ينظر الى: علي خضير عباس المشايخي ، بلاد فارس في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ - ١٨٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٧٩.

(٢٠) ميرزا قهرمان (أمين لشكر) : ولد عام ١٨١٠، هو قائد عسكري ووزير حربية، لعب دورًا في تنظيم الجيش القاجاري ، توفي عام ١٨٧٠. للمزيد ينظر الى : رسول جعفريان، تاريخ سياسى قاجار، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامى، تهران، ١٣٧٣، ص ٢٦٦-٢٧٠.

(٢١) آغا إبراهيم قمي : ولد عام ١٧٤٠، رجل دولة بارز في بداية العهد القاجاري، ساهم في تثبيت سلطة آغا محمد خان ، تولّى إدارة الكمارك بلاد فارس في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، جاء بروزه في فترة سعت فيها الدولة القاجارية إلى تنظيم مواردها المالية والحد من الفوضى في الجباية، ساهم في تنظيم إجراءات التحصيل الكمركي وتقليل نفوذ المتعهدين المحليين غير الخاضعين للرقابة ومحاولة تعزيز إيرادات الدولة في ظل أزمة مالية خانقة، توفي عام ١٨٠١. للمزيد ينظر الى : رسول جعفريان، تاريخ سياسى قاجار، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامى، تهران، ١٣٧٣، ص ٢٦٦-٢٧٠.

(٢٢) ميرزا أحمد خان : ولد عام ١٨٢٥، هو إداري قاجاري تولى مناصب مالية ساهم في تحديث الادارة القاجارية وساهم في تنظيم العلاقات الخارجية وارتبط اسمه بمحاولات الاصلاح قبل الثورة الدستورية، توفي عام ١٨٨٠. للمزيد ينظر الى : فريدون آدميه، انديشه اصلاحات در ايران، انديشه آزادى نهست، تهران، بدون تاريخ انتشار، صص ٩٥-٩٨.

(٢٣) عبدالله مستوفى، زندگينامه من: تاريخ اجتماعى و ادارى سلسله قاجار، دار ظفر، تهران، ١٣٧١، ص ١٣٨.

(٢٤) يكتايى مجيد، منبع پيشين، صص ٣٨-٣٩؛ جورج كرزن، منبع پيشين، ص ٥٦٦.

(٢٥) احمد سيف، اقتصاد ايران در قرن نوزدهم، نشر چشمه، تهران، ١٣٧٣، ص ٣٢١؛ جورج كرزن، همان منبع، ص ٥٦٧.

(٢٦) جورج كرزن، همان منبع، ص ٥٦٨.

(٢٧) مظفر الدين شاه: هو خامس ملوك أسرة قاجار ، ولد في تبريز عام ١٨٥٣، اختاره والده ولياً للعهد وهو في الخامسة من العمر ، إتصف بالثقافة والتحدث بأكثر من لغة إلا أنه كان ضعيف الشخصية الأمر الذي أدى الى سيطرة حاشيته على مقاليد الحكم . أدت زياراته المتكررة الى أوربا الى هدر الكثير من الأموال هناك سيما وأنه كان يقول "أنا مفتوناً بالتكنولوجيا فيها ، ناهيك عن زواجاته المتكررة مثل حضرة "عليا" أبنة فيروز ميرزا نصرت الدولة بعد طلاقه من تاج الملوك" أبنة أمير كبير

، توفي عام ١٩٠٦ في طهران . للمزيد ينظر الى : لازم لفته ذياب المالكي ، بلاد فارس في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦ – ١٩٠٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٩ – ٤٣ .

(٢٨) جوزيف نوز البلجيكي: ولد عام ١٨٤٩، هو خبير جمركي بلجيكي، رأس إدارة الجمارك في بلاد فارس وأثار سخط التجار والعلماء، عين لادارة الكمارك الفارسية بناء على اتفاقيات مع الدول الاوربية ، كان الهدف من تعينه لزيادة ايرادات الدولة في الكمارك ، وتنظيم التحصيل الكمركي بشكل اكثر كفاءة، وتقليل الفساد وعبث المتعهدين المحليين، توفي عام ١٩٢٠.للمزيد ينظر الى:
Willem Fleur, Belgian Customs Administration, Henri Verlag, Berlin, 2000, pp. 45-60.

(٢٩) جمال زاده، محمدعلى شيجان، وضعيت اقتصادى ايران، تهران: نشر دار سخن، ١٣٨٤، ص ٣٨; حبيب الله، خليج فارس در عصر قاجار، دانشگاه خليج فارس بوشهر، ١٣٨٨، ص ٣٩.

(٣٠) يكتايى مجيد، منبع پيشين، ص ٥٥.

(٣١) يوجين ايوين، ايران امروز، ترجمه على اصغر سعيدى، تهران، ١٣٣٥، ص ٢٣٤.

(٣٢) همان، ص. ١١١

(٣٣) عبدالله مستوفى،منبع پيشين، ص ٥٨.

(٣٤) ماد كسروى، تاريخ مشروطيت ايران، مؤسسه انتشارات امير كبير، تهران، ١٣٥٤، ص ٣٣.

(٣٥) عبدالله مستوفى،منبع پيشين، ص ٥٩.

(٣٦) ميرزا محمد ناظم الاسلام كرمانى، تاريخ بيدارى ايرانيان، انتشارات اميركبير، تهران، ١٣٦٣، ص ١٠٢.

(٣٧) همان، ص ١٠٤.

(٣٨) جمالزاده، محمدعلى شيجان، همان، ص ٣٨.

(٣٩) ارنست اورسل، داستان سفر، ترجمه على اصغر سعيدى، انتشارات ظفر، تهران، ١٣٣٥، ص ٢٣٥؛ يكتايى مجيد، همان، ص ٧١.

(٤٠) مورغان شوستر : ولد عام ١٨٧٧، هو خبير مالي أمريكي عُيّن ١٩١١ حاول إصلاح المالية في بلاد فارس لكنه طُرد بضغط روسي–بريطاني، كان هدفه اصلاح النظام المالي المتدهور للدولة القاجارية، وتنظيم الضرائب والكمارك، ومكافحة الفساد المالي في بلاد فارس ، توفي عام ١٩٦٠. للمزيد ينظر الى :

Morgan Schuster, The Strangulation of Persia, New York: Country Co., n.d., pp. 1–20 & Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions, Washington: House of Historical Studies, 1982, pp. 98–102.

(٤١) يكتاى مجيد، منبع پيشين، ص ٧٥.

(٤٢) مجيد حسن، راهنماى تاريخ ايران، انتشارات دهخدا، تهران، ١٣٥٢، ص ٧۶.

(٤٣) مورگان شوستر، اختناق در ايران، ترجمه ابوالحسن موسوى شوشترى، انتشارات صفى على شاه، تهران، ١٣٧۶، ص ٣٣۶.

(٤٤) على رشيدى، توسعه و مديريت اقتصادى، جلد ٢، اطلاعات سياسى و اقتصادى، فروردين و ارديبهشت ١٣٧٨، شماره‌هاى ١٣٩ و ١۴٠، ص ١۴٧.

(٤٥) خلاصه حساب‌هاى اداره گمرک مرجع ملى ايران مورخ ٨ سپتامبر ١٩١٥، مطابق با ٢۴ شوال ١٣٣٣ هجرى قمرى؛ خلاصه حساب‌هاى اداره گمرک مرجع ملى ايران مورخ ١١/٩ اوت ١٩١٥، مطابق با ٢٩ رمضان ١٣٣٣ هجرى قمرى؛ خلاصه حساب‌هاى اداره گمرک مرجع ملى ايران براى دوره از ١۴/١ ژانويه تا ١۴/١ ژوئيه ١٩١٥.

(٤٦) يكتاى مجيد، منبع پيشين، ص ٧٥ ؛ ميرزا محمد ناظم الاسلام كرمانى، منبع پيشين، ص١٠٧ ؛ جورج كرزن، منبع پيشين، ص ٥٧٠.

قائمة المصادر

اولا : المصادر العربية

١-رسول جعفريان، تاريخ المؤسسات الإدارية في بلاد فارس، دار علم للنشر، طهران، ٢٠٠٦ .
٢-صلاح الدين حسين خضير , ضريبة عشور التجارة ، واراء العلماء في احكامها ومقاديرها, مجلة سر من رأى , مج٦, العدد٢٠, ٢٠١٠.
٣-عباس إقبال، تاريخ بلاد فارس الحديث، تحقيق : محمد علاء الدين منصور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩ ، ج١.
٤-محمد سعيد ، الضرائب غير المباشرة – التشريع الكمركي ، ط٢ ، مطابع دار الكتاب العربي، مصر ، ١٩٥٤.
٥-يعقوب سركيس، مباحث عراقية، دار التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ، ١٩٥٥.
٦- يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا ، مطبعة العراق ، بغداد ، ١٩٢٢.

ثانيا : المصادر الفارسية :

١-احمد سيف، اقتصاد ايران در قرن نوزدهم، نشر چشمه، تهران، ١٣٧٣.
٢-ارنست اورسل، داستان سفر، ترجمه على اصغر سعيدى، انتشارات ظفر، تهران، ١٣٣٥.
٣-آقاى تقى نصر، برخورد ايران با استعمارگران از آغاز عصر قاجار تا استقرار سلطنت مشروطه، تهران، شركت مؤلفان و مترجمان ايران، تهران، بدون تاريخ.
٤-جمال زاده، محمدعلى شيجان، وضعيت اقتصادى ايران، تهران: نشر دار سخن، ١٣٨٤.
٥-جمعى از نويسندگان، تاريخ گمرک ايران، انتشارات هامان، تهران، ١٣٥٤.
٦-جورج كرزن، ايران و مسئله ايران، جلد ١، علمى و فرهنگى، تهران، ١٣٧٣.
٧- حبيب الله، خليج فارس در عصر قاجار، دانشگاه خليج فارس بوشهر، ١٣٨٨.
٨-حسن بستانى راد، صرافى‌ها و ضرابخانه‌ها در دوران سامانيان، پژوهشنامه خراسان بزرگ، مجله دانشگاه بين‌المللى امام رضا، شماره ٢، ١٣٩٠.
٩-حسن پيرنيا، ايران باستان به همراه تاريخ مفصل ايران باستان، جلد ٢، انتشارات دنياى كتاب، تهران، ١٣٦٢.
١٠- خلاصه حساب‌هاى اداره گمرک مرجع ملى ايران براى دوره از ١٤/١ ژانويه تا ١٤/١ ژوئيه ١٩١٥.

١١- خلاصه حساب‌های اداره گمرک مرجع ملی ایران مورخ ٨ سپتامبر ١٩١٥، مطابق با ٢٤ شوال ١٣٣٣ هجری قمری.
١٢- خلاصه حساب‌های اداره گمرک مرجع ملی ایران مورخ ١١/٩ اوت ١٩١٥، مطابق با ٢٩ رمضان ١٣٣٣ هجری قمری.
١٣- رسول جعفریان، تاریخ سیاسی قاجار، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی، تهران، ١٣٧٣.
١٤- رومن گیرشمن، ایران از آغاز تا اسلام، ترجمه محمد معین، انتشارات علمی و فرهنگی، تهران، ١٣٦٤.
١٥- عبدالله مستوفی، زندگینامه من: تاریخ اجتماعی و اداری سلسله قاجار، دار ظفر، تهران، ١٣٧١.
١٦- علی رشیدی، توسعه و مدیریت اقتصادی، جلد ٢، اطلاعات سیاسی و اقتصادی، فروردین و اردیبهشت ١٣٧٨، شماره‌های ١٣٩ و ١٤٠.
١٧- فریدون آدمیة، اندیشه‌های میرزا فتحعلي آخوندزاده، انتشارات خوارزمی، تهران، ١٩٧٠.
١٨- فریدون آدمیه، اندیشه اصلاحات در ایران، اندیشه آزادی نهست، تهران، بدون تاریخ انتشار.
١٩- گروهی از نویسندگان، تاریخ آداب و رسوم ایران، دارالکتب العلمی، تهران، ١٣٧٩ش.
٢٠- ماد کسروی، تاریخ مشروطیت ایران، مؤسسه انتشارات امیر کبیر، تهران، ١٣٥٤.
٢١- مجید حسن، راهنمای تاریخ ایران، انتشارات دهخدا، تهران، ١٣٥٢.
٢٢- مورگان شوستر، اختناق در ایران، ترجمه ابوالحسن موسوی شوشتری، انتشارات صفی علی شاه، تهران، ١٣٧٦.
٢٣- میرزا محمد ناظم الاسلام کرمانی، تاریخ بیداری ایرانیان، انتشارات امیرکبیر، تهران، ١٣٦٣.
٢٤- هادی عبدالله، گمرک، تجارتخانه عالی تهران، تهران، ١٣٣٩.
٢٥- هنریک بروگ، سفری به دربار قرآن ١٨٥٩-١٨٦١، جلد ٢، ترجمه مهندس کوردبک، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣٦٨.
٢٦- ویل دورانت، تاریخ تمدن - مشرق زمین - گهواره تمدن، جلد ١، ترجمه احمد آرام، انتشارات آموزش انقلاب اسلامی، تهران، ١٣٧٢.
٢٧- یکتایی مجید، تاریخ امور مالی ایران، انتشارات هاخدا، تهران، ١٣٥٢.
٢٨- یوجین ایوین، ایران امروز، ترجمه علی اصغر سعیدی، تهران، ١٣٣٥.

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- علي خضير عباس المشايخي ، بلاد فارس في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ - ١٨٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨.

٢- لازم لفته ذياب المالكي ، بلاد فارس في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦ - ١٩٠٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٧.

رابعا : المصادر الاجنبية :

1-Willem Fleur, Belgian Customs Administration, Henri Verlag, Berlin, 2000.

2-Morgan Schuster, The Strangulation of Persia, New York: Country Co., n.d.

3-Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions. Washington : House of Historical Studies, 1982.